قائمة سوداء بالتجار المخالفين..

المواطن بين الغش التجاري.. والغش الحزبي !!

• لاتزال قضية ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية هي الحديث الطاغي بين الناس وتراجعت حدته بعد إعلان رئيس الجمهورية الأسبوع الماضي عن صرف مرتب شهر لجميع موظفي الدولة ولأسر الشهداء والأسر الفقيرة من المنضوين تحت مظلة شبكة الضمان الاجتماعي كإجراء لتخفيف وطأة الأعباء المتزايدة على المواطن جراء موجة الارتفاعات السعرية العالمية..
وبادرت الحكومة أيضاً بتخصيص ثلاثة مليارات ريال لشراء مادة القمح عبر المؤسسة الاقتصادية بغرض بيعها للمستهلك بسعر التكلفة (٣٧٠٠) ريال في الوقت الحالي بآلية البيع المباشر للمواطن..إلاّ أن هذه الآلية بشكل عام لم تسلم من الشائعات التي يبثها تجار ضد المؤسسة والقمح الذي تبيعه في السوق وبأنه تالف بحسب مسؤولين في المؤسسة الاقتصادية..

تحقيق / بليغ الحطابي

العميد علي الكحلاني مدير عام المؤسسة الاقتصادية نفى تلك الشائعات.. مرجعاً إياها إلى الرغبة الكامنة لدى بعض النفوس المريضة والتي تتجه نحو خلق حرب إعلامية ضد الدولة وتشويه الحقائق واغتيال أي عمل يهدف إلى خدمة المواطن.. كما أنها تأتي في إطار الحرب النفسية المشبوهة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار للحد من الخطوات.. وقال: إن الاحتجاجات والاعتصامات التي تفتعلها بعض القوى السياسية تقام خدمة لأهداف سياسية بحتة.. فبدلاً من شرح وجهات نظرها وتقديم المقترحات التي تراها مناسبة لحل ما تعتبره اخفاقاً من الحكومة فإنها تستغل الأنشطة الديمقراطية في الاحتجاجات والاعتصامات وغيرها لتزوير الحقائق وتعمد الكذب والتحريض على السلام الاجتماعي.. بل أنها تتعمد بتصرفاتها.

الغش الحزبي والتجاري

○ ويزداد الأمر سوءاً حين تتسع دائرة الخطر عندما يدخل قوت المواطن مجال الغش والخداع مقروناً بأبشع صور الحجج والمبررات غير الأخلاقية واللاإنسانية.. وهو ما تجسده احزاب المعارضة في خطابها بشأن هذه القضايا، ممارسات مشبوهة برزت في الآونة الأخيرة.. ففي الوقت الذي برزت فيه الأصوات الرسمية والشعبية إزاء ظاهرة الغش التجاري، نجد من ناحية أخرى الغش الحزبي يزاد حدة..

استهلاك سيئ

○ يعترف المسؤولون في الحكومة بالخطورة الكبيرة التي تشكلها ظاهرة الغش والتقليد التجاري وأنها أكثر الظواهر السيئة لواقعنا الاستهلاكي وأكثرها تأثيراً على صحة وسلامة المستهلك واقتصادياته وبيئته، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.. إلاّ أن الجهود الحكومية الرسمية وغير الرسمية والشعبية تبقى حبيسة ذلك الاعتراف أو المفهوم الإطاري.. بينما يزداد نشاط العصابات التي تقف وراء هذه الظاهرة ضراوة وأشد فتكاً لتطال المواطنين الذين يذهبون ضحية وسائل الترويج والدعاية وإغراءات السعر المتدني..

وبين إجراءات حكومية غير فاعلة وعصابات تمارس الغش والتزوير في غياب القانون ووعي متدن يظل المواطن بأي حال من الأحوال هو الضحية.

وكنوع من التذكير بدور جمعية حماية المستهلك فإنه لايتجاوز حدود الرسائل والبلاغات في ظل غياب تفعيل القوانين وانتظار جهات أخرى تمنحها الحق في كبح وسائل الغش بأنواعه وحماية المستهلك.. كما يقول أمينها المساعد، فدورها لم يتجاوز حد التذكير أو الإعلام عبر وسائل الإعلام المختصة أو بمذكرات لا تلاقي الاهتمام..

تذمر شعبي

○ خلال تنقلاتنا في عدد من الاسواق بالعاصمة وجدنا حالة من التذمر الشعبي.

المواطن نجيب شبيل طالب بضرورة مكافحة ظاهرة الغش وضبط الأسواق.

وقال من جانبه المواطن رشاد العمراني: ان ضرر الغش التجاري بلغ حداً لايطاق.. ويلفت انظارنا إلى العشرات من الاشخاص بما فيهم الأطفال الذين تسببت لهم بأمراض خطيرة.. علاوة على تأثيراتها الاقتصادية ويضيف: ان جميع السلع التي تباع على قارعة الطريق والأرصفة إما مهربة أو منتهية الصلاحية أو غير صالحة للاستخدام الآدمي وذلك في ظل صعوبة مصادرتها وضعف الأجهزة المعنية في منع بيعها وهو ما يؤكد- حسب الأخ حسن الزبيدي- عدم إحساس الجهات الحكومية المعنية بما يعانيه المواطن من هذه الأمراض والأوبئة التي يبيعها التجار دون وازع من ضمير أو من دين.

السوق حرة

○ أخذنا هذه الهموم للجهات المعنية في محاولة للحصول على إجابات شافية.. يقول الأخ ياسين التميمي أمين عام جمعية حماية المستهلك ان الانفتاح

مراقبون :

حرب إعلامية ضد الدولة وتشويه للحقائق

مواطنون :

الاعتصامات ممارسات حزبية مشبوهة

وتحرير السوق أو الاستيراد العشوائي غير المنظم يجعل من الأسواق اليمنية مرتعاً خصباً لنفايات وبقايا الآخرين عن طريق عصابات التهريب الذين يجلبون إلى اليمن منتجات فاسدة دون ان يفكروا بمصير الملايين من أبناء هذا الشعب الذي يبحث عن السلع الأرخص أياً كان مصدرها..

ويضيف: الجمعية كشفت عن محاولات لتجار، بعضهم معروفين بالاشتراك مع مهربين لاستيراد مواد كاسدة وتالفة بعيدة عن اشتراطات الجودة كما كشفت خلال الأيام الماضية محاولات مماثلة لتسريب كميات كبيرة من مادتي القمح والدقيق التالف من أحد مخازن العاصمة لتوزيعها وبيعها كنوع من المنافسة

وان هناك موظفين متواطئين مع التاجر- الذي لم يذكر اسمه- لاخراج هذه الشحنة وتوزيعها في مناطق وقرى نائية.

وتؤكد الجمعية انه لايزال الكثير من هذه السلع الغذائية وخاصة القمح والدقيق والزيوت موجودة ومنتشرة في جميع الأسواق وفي مخازن عدد من التجار الذين يتأهبون الفرصة السانحة في ظل غياب القانون وضعف الرقابة لبيعها.. وتقول انها غير صالحة للاستهلاك الحيواني، وحذرت من شراء القمح المسوس كما ان هناك أصنافاً من زيوت الطبخ غير مدعمة بالفيتامينات الخاصة.

من جانبه الأخ أحمد البشة نائب مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس يقول: ان الهيئة ضبطت (٣٠٠) مخالفة غش تجاري في حملتها الأخيرة التي شملت (١٣٠٤) محلات تجارية في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء فقط.. ففي شبوة تم التحقيق في ٧٠٠ كيس من مادتي القمح والدقيق ضبطتها الهيئة غير صالحة للاستخدام الآدمي تابعة لأحد التجار.. وفي حرض تم ضبط كمية كبيرة من الدقيق التالف و١٤ مخالفة أخرى في سلع غذائية واستهلاكية مختلفة..

كما تحفظت الهيئة في ميناء عدن على شحنة معاجين أسنان طبية لاحتوائها على مواد كيمائية ضارة وهي بصدد إعادتها..

كما تم ضبط كميات هائلة من القمح والدقيق الفاسد في مختلف المحافظات ومنها: ذمار، وإب، وتعز..

وأضاف البشة ان الهيئة قامت بإعادة ٣٢ شحنة من المواد الغذائية إلى بلد المنشأ لعدم مطابقتها للمواصفات والجودة و(٥٠) كيساً من الفاصوليا و(٨٤) كيساً من اعلاف الدواجن واتلاف (٣٢٩) كيساً من الأرز و(١٦٥٠) كرتون زنجبيل و(٧٨٠) كرتون تمور.. كما تتمثل هذه المخالفات التي تم ضبطها حسب نائب مدير عام هيئة المواصفات في نقص الأوزان ونقص البيانات الايضاحية وعدم وجود لاصق عن تاريخي الانتاج أو الانتهاء.

أما بشأن العلامات التجارية وتزويرها قال البشة: لقد تلقت الهيئة (٨٠) شكوى خلال النصف الأول من العام الجاري، كما تم سحب (٣٧٧) عينة من المصوغات وتنفيذ (٧٧٧) نزولاً ميدانياً لمختلف الأسواق

تم ضبط أكثر من (٢٠٠) مخالفة في المقاييس والمواصفات.

وما يؤكده على هذا الصعيد رئيس عمليات مراقبة الأسواق بوزارة الصناعة: ان الفرق الميدانية المكلفة بمراقبة الأسواق وضبط عمليات التلاعب بالأسعار والغش التجاري ضبطت في النصف الأول من العام الجاري نحو (١٣٠٠) مخالفة تجارية و(٣٠٠) مخالفة في شهر يوليو..

○ وفيما يحمّل البعض الحكومة الانفلات الحاصل في المنافذ الحدودية والجمركية.. إلاّ أن أمين جمعية حماية المستهلك يعتقد ان الحكومة لم تتهيأ للتنبه بمدى ما يمثله هذه الظاهرة من مخاطر إلى جانب القصور الأمني والتشريعي..

استهلاك آمن متى..؟!

○ وحول هذه القضية هيأت جمعية حماية المستهلك الأسبوع الماضي لعقد ندوة يمنية خليجية لمناقشة ظاهرة الغش التجاري والتقليد من أجل استهلاك آمن وحماية فعالة لحياة واقتصاديات المستهلك بعد ان استشعرت أخطارها.. في الوقت الذي لاتزال فيه آليات المكافحة قاصرة.. وعلى الرغم من تصنيفها ضمن الأفعال المجرمة إلاّ أن الجهات المعنية لاتزال غير مستوعبة لهذا الفهم الناتج عن قصور الوعي والدور التوعوي الذي يجب أن تؤديه الأجهزة المعنية بهذا الجانب.

بين الوعد والتنفيذ

○ الحكومة وعدت في الندوة بتشديد الرقابة على الحدود والمنافذ الجمركية والارتقاء بدور الأجهزة الرقابية والفنية وتوفير كافة الإمكانات اللازمة لانجاح دورها في مكافحة التهريب والغش التجاري على وجه خاص والتقليل من آثارها الصحية والبيئية والاقتصادية في إطار المنظومة المتكاملة من التدابير والإجراءات المعززة لوضع الاقتصاد ومواجهة تحدياته على المدى القصير والمتوسط والطويل.. وبما من شأنه حماية المستهلك وتأمين بيئة استهلاك فاعلة..

المشاركون طالبوا في ختام ندوتهم على التسريع بإصدار قانون حماية المستهلك وغيره من القوانين المعززة لمفهوم الحماية الشاملة للمستهلك وإنشاء دائرة معنية بالرقابة على الغش التجاري وهيئة أخرى للرقابة على الغذاء والدواء وتخصيص اعتمادات كافية لتعزيز أجهزة الرقابة الفنية على جودة السلع على المستوى المركزي في المحافظات والمنافذ الجمركية وإنشاء نيابات ودوائر متخصصة بحماية المستهلك والنهوض بمستوى الشراكة مع السلطة المحلية لتحقيق غايات الرقابة على الأسعار.. واعتماد قائمة سوداء بأسماء التجار المخالفين والمهربين وتقديمهم للمحاكمة.

أرقام كارثية

○ الاحصائيات العالمية قدرت حجم الغش التجاري في الدول العربية بـ(٥٠) مليار دولار فيما يمثل حجم الغش التجاري عالمياً من ٥-١٠٪ من حجم التداول التجاري العالمي أي بنحو (٧٨٠) مليار دولار سنوياً..

في حين تنعدم الاحصاءات أو البيانات الرسمية الدقيقة عن حجم الغش التجاري في اليمن إلاّ أن ماسبق تناوله من اتساع حجم انتشار الظاهرة إضافة إلى المؤشرات الأولية التي حصلنا عليها من بعض الجهات تؤكد فداحة الأمر وخطورته..

■ حماية المستهلك : محاولات لتسريب قمح ودقيق الفاسد

■ هيئة المواصفات : (١٥٠٠) مخالفة خلال النصف الأول من العام الجاري

للآلية التي اتبعتها المؤسسة الاقتصادية.. كما أن هناك شاحنتين لاتزالان محجوزة لدى مكتب الأشغال بأمانة العاصمة محملتان بالقمح تابعة لأحد التجار المعروفين..
وقال ان الجمعية طالبت في رسالة إلى رئيس الوزراء بوقف هذه الكمية ومصادرتها حتى لاتتسرب خفية، خاصة